الأموال الدينية الطائفية فى مصر

نشرت مجلة (**الفرقان**) لسان حال جمعية إحياء التراث الإسلامية السلفية الكويتية ، فى عددها رقم 701 ، الصادر فى 20 من ذى الحجة 1433هـ - 5 من نوفمبر 2012.م تقريراً عن ما أسمته :

الذراع الاقتصادية للدعوة السلفية بمصر :

مؤسسة (بيت الأعمال) **House Of Business** مؤسسة تنموية مجالها الاقتصاد الإسلامى « **الحلال** » أسستها الدعوة السلفية ، فهى المؤسسة الاقتصادية والمالية الأولى التى تخرج من رحم التيار السلفى فى مصر .

وهى مؤسسة مستقلة « غير هادفة للربح للعاملين بها » أنشأها فى مصر بعد ثورة الـ 25 من يناير 160 من رجال الأعمال الأعضاء فى (الدعوة السلفية) والقريبين منها ، مستفيدين من أجواء الحرية التى يشهدها المجتمع بعد رحيل نظام مبارك .

ويشير التقرير بواسطة حوارات مع بعض السلفيين المصريين : -

إن بيت الأعمال كيان اقتصادي مرجعيته الأولى متمثلة فى (الدعوة السلفية) منسوبة إلى الفرقة وليس إلى الإسلام – فهى ذراع اقتصادية ، وأن الأنشطة تتضمن: خبرة تنموى ، و (بيزنس) وإدارة أعمال ! .

وتتخذ المؤسسة المالية السلفية – حسب ما قال الأمين العام لها . من منطقة (زيزنيا) فى الإسكندرية مقراً لها .

ومن الأنشطة المتوقعة : شراء رخصة لبنك إسلامى ، وإعداد دراسات

الجدوى لشركات قابضة يتم طرحها للاكتتاب العام بالبورصة المصرية .

ومن المشروعات المنفذة شركة (بيت العرب للسياحة) برأس مال يزيد عن 5 ملايين جنيه مصرى ، وعديد من المشروعات المتنوعة ، وتنظيم حفل افتتاح (دار التوحيد الجديدة) بالإسكندرية حضره كبار شيوخ الدعوة السلفية بمصر . أ.هـ .

هكذا تلعب الأموال الدينية فى تأصيل الطائفية بمصر ، فقد سبق للأموال السلفية بمصر ، كيانات مالية (إخوانية) معظمها مجهول ، منها ما يمارس بصور فردية مثل إقامة مشاريع لمنسوبى جماعة (**الإخوان**) فقط ومعظمها مشروعات تجارية مثل : محلات أقمشة ومنظفات وتسلية (لب وفول سودانى) وكروت اتصالات ، وصيدليات ، وهى وقف على الإخوانيين فقط دون باقى المصريين !! .

ومنها ما يمارس بصفة جماعية مثل شركات ضخمة بالداخل والخارج ما يفوق اقتصاد دول مجتمعة .

وأموال **مسيحية** لكبار رجال أعمال مسيحيين لغرس دور عبادة ، وشراء عقارات فى تجمعات شبه مسيحية ، وإعانة من يريد ترك المسيحية لمشاكل مالية لارجاعه إليها فيما لو شرع فى اعتناق الإسلام !!.

ويلاحظ أن الأموال السلفية واضحة إلى حد ما تحت سمع وبصر الدولة ومؤسسة (بيت الأعمال) سالفة الذكر مثال ، أما الأموال الإخوانية للجماعة ومشروعاتها الاقتصادية فى حدود علمى مجهولة ويشاركها فى الخفاء الأموال المسيحية مصدراً وتمويلاً .

وينضم إلى الأموال الدينية الطائفية : أموال طائفة (**البهرة**) فى شراء عقارات بمنطقة (الغورية) وما حولها بالقاهرة ، وأموال **للشيعة الإمامية** لاستقطاب

شخصيات وإقامة مراكز تابعة مباشرة أو شبه مباشرة !

وهكذا تخترق الأموال الدينية (الإخوانية ، السلفية ، الشيعية ، المسيحية) مصر لترسخ فيها الطائفية الدينية والعنصرية المذهبية ، وكلها تعود سلباً على الأمن المجتمعى والاقتصادى حاضراً ومستقبلاً .

إن الدول الناهضة الجادة فى البناء الحقيقى ، والنهضة الحقيقية لا الخيالية الإنشائية الدعائية ، تبنى اقتصادها على أسس واضحة المعالم لكافة مواطنيها دون تمايز طائفى .

وإن شركات نهب أموال البسطاء كما كان فى الماضى القريب فى شركات الريان والشريف وغيرها ، تلوح فى الأفق ، باسم الدين : تبرعاً أو استثماراً ، ويتمزق الوطن إلى مؤسسات مالية إخوانية وسلفية وشيعية ومسيحية !! بدايات تفتيت الوطن وتمزيقه ، ويرتكب هذا باسم الدين ، وفى الواقع الدين برئ من العصبية المذهبية ومن (جماعات) و (فرق) و (طرق) تتاجر به لمصالح ومبادئ واجندات لهؤلاء اذكروا قول الله – تعالى – ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴾(1).

الطائفية والعصبية والعنصرية محرمة مجرمة ، لم يعرف النظام المالى الإسلامى عبر الأجيال التعصب المالى لأغراض طائفية ، النفع يكون عاماً ، « المصلحة العامة تقدم على المصلحة الخاصة » من لغير المتسلفة وغير الإخوان وغير الشيعة وغير المسيحية ؟

من للمواطنة المصرية المتآكلة ؟ من ينقذ وطناً ويحمى شعباً ؟ ! (2).

(1) الآية 59 من سورة الأنعام .

(2) نشرت مجلة الأهرام العربى العدد 869 ، وجريدة الفجر القاهرية العدد 451 ، تقارير اقتصادية عن الثروات المالية الإخوانية الضخمة فى مصر وخارجها .